الهدف ١٧: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة
الغاية ١٧-١٦: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتكميلها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية
المؤشر ١٧-١٦-١: عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يتتبع المؤشر عدد البلدان التي تبلغ عن التقدم المحرز في أطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تتعقب تنفيذ الالتزامات الإنمائية الفعالة والتي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الأساس المنطقي:

يتطلّب أمر تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة تعبئة وتعزيز شراكات أصحاب المصالح المتعددة التي يمكن أن تحقق وتستخدم كل ما هو متاح من معرفة وخبرة وتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة على نحو فعال. كما تحدّد نوعية العلاقة بين جميع الشركاء المعنيين قوة الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

يوفر المؤشر مقياسًا لجهود الدول المبذولة من أجل تعزيز الشراكات متعددة أصحاب المصلحة، ومن خلال توسيع رقعة الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال النظر إلى التقدّم المحرز في مجموعة من المؤشرات التي تتتبّع مدى عمل حكومات البلدان والشركاء في التنمية بشكل جيّد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

يعكس المؤشر روح الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، والطبيعة العالمية لأهداف التنمية المستدامة، ويرصد مساهمة وسلوك كل من البلدان المتقدمة والنامية في إنشاء شراكات متعددة الأطراف شاملة وأكثر فعالية لدعم وتنفيذ استدامة خطة عام 2030.

المفاهيم:

إن استخدام التعريف الأدنى، "أطر رصد الفعالية الإنمائية لأصحاب المصلحة المتعددين" التي تتعقب التعاون الإنمائي الفعال هي أطر رصد: تم الاتفاق على مؤشراتها على أساس طوعي؛ تقيس مؤشراتها قوة العلاقة بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛ حيث تقود البلدان نفسها عملية جمع البيانات ومراجعتها؛ وحيث تشمل المشاركة في جمع البيانات واستعراضها أصحاب المصلحة المتعددين الذين يمثلون، على الأقل، القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

يأخذ المؤشر في الاعتبار الحاجة إلى التقاط أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المنخرطة في الشراكات المتعددة الأطراف من أجل التنمية. وهي تفعل ذلك من خلال النظر في أطر فعالية التنمية التي تقودها البلدان، ولكنها تشمل مشاركة جميع شركاء التنمية المعنيين.

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (إطار الشراكة العالمي) هو مثال على أطر رصد فعالية التنمية القائمة. هناك جهود تكميلية أخرى، مثل مسح المساءلة المتبادلة بين *منتدى التعاون التنموي*(DCF) *التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي*. ويمكن أيضا النظر في أطر الرصد الناشئة والمستقبلية التي تتلاءم مع التعريف السابق، مثل الجهود الأخيرة لتعقب التعاون في ما بين بلدان الجنوب بواسطة الأمانة العامة الإيبيرية الأميركية.

التعليقات والقيود:

لتصميم المؤشر فوائد عملية:

(أ) يسمح المؤشر بتحديث أطر الرصد ذات الصلة بما يتماشى مع الالتزامات المتطورة والسياق الخاص بكل بلد دون التأثير على روح المؤشر؛

(ب) لا يفترض هذا المؤشر إطاراً عالمياً ذات أصحاب مصلحة متعددين – يقرّ بتنوع الجهود التكميلية التي تدعم التعاون الإنمائي الفعال؛

(ج) يسمح المؤشر للدول المشاركة باختيار ما إذا كانت ترغب في الإبلاغ كمزود للتعاون الانمائي، أم كمتلق، أم كليهما.

تقود البلدان النامية عملية جمع البيانات المرتبطة بإطار رصد الشراكة العالمية. يتم التقاط التقدم الذي تحرزه البلدان المتقدمة في تنفيذ التزامات فعالية التنمية من خلال سلوك الشراكة الذي تمارسه في تلك البلدان النامية. واعتمادا على كل حالة، تختار البلدان ذات الدخل المتوسط التي في الوقت الحالي هي المتلقي للتعاون الانمائي والمزوّد في الوقت عينه الإبلاغ عن دورها كبلدان متلقية و / أو مقدمة للتعاون الإنمائي. ويمكن إدراج بلدان نامية و / أو متقدمة أخرى من خلال مشاركتها في المستقبل في جمع البيانات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجمعيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو على الرغم من إبلاغها إلى أطر الرصد التكميلية على أساس منتظم.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

لتعكس الطابع العالمي للغاية 17-16، يتم عرض هذا المؤشر على أنه الرقم الإجمالي العالمي للبلدان التي تبلغ عن التقدم المُحرز. بالنسبة لأي دولة تقوم بالإبلاغ عن إطار (أو أطر) فاعلية التنمية ذات أصحاب المصلحة المتعددين، يُعتبَر البلد مبلِغاً عن التقدم المحرز عندما يكون، في السنة المرجعية، عدد المؤشرات ضمن الإطار (الأطر) التي تظهر اتجاهاً إيجابيّاً أكبر من عدد المؤشرات التي تظهر اتجاه سلبي.

الدول التي تقدم التمويل للتعاون الانمائي وتقدير الإبلاغ في أطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين مقابل العناصر التالية :

1. *مواءمة الأولويات التنموية المحددة قطرياً:* النسبة المئوية للتدخلات الإنمائية الجديدة التي تتوافق مع الأهداف المحددة للأولويات القطرية المحددة في أطر النتائج التي تقودها البلدان.
2. *استخدام أطر النتائج التي تقودها البلدان:* النسبة المئوية لمؤشرات النتائج في التدخلات الإنمائية الجديدة المستمدة من أطر النتائج القطرية.
3. *استخدام النظم الوطنية للرصد والإحصاء:* النسبة المئوية لمؤشرات النتائج في التدخلات الإنمائية الجديدة التي يتم رصدها باستخدام الإحصاءات الحكومية والبيانات وأنظمة الرصد.
4. *استخدام أنظمة التقييم الوطنية:* النسبة المئوية للتدخلات الجديدة التي تخطط للتقييم النهائي مع بعض إشراك الحكومة القطرية.
5. *الشفافية في التعاون الإنمائي:* توافر المعلومات بشأن التعاون الانمائي - وفقا لمعايير الإبلاغ الدولية.
6. *القدرة على التنبؤ السنوي بالتعاون الانمائي*: نسبة تمويل التعاون الانمائي الذي تم إنفاقه في غضون السنة المالية التي حددت من قبل مزودي التعاون التنموي.
7. *القدرة على التنبؤ على المدى المتوسط بالتنمية التعاونية:* تتاح حصة خطط التعاون الإنمائي (للسنوات الثلاث المقبلة) للبلدان المتلقية لأغراض التخطيط.
8. *التعاون الانمائي على الميزانيات الذي تشرف عليه البرلمانات الوطنية:* نسبة تمويل التعاون الإنمائي المسجل في الميزانيات السنوية الوطنية للبلدان الشريكة وتخضع للتدقيق البرلماني.

- *التعاون الإنمائي الذي سلّم من خلال النظم القطرية:* نسبة التعاون الإنمائي الذي سُلِّم وفقا للوائح والنظم الوطنية للإدارة المالية العامة (أي الميزانيات والتقارير المالية والتدقيق) والمشتريات.
- *المعونة* غير المشروطة: نسبة التعاون التنموي غير المشروط[1]

تُقيَّم البلدان التي تتلقى تمويلا للتعاون الإنمائي والإبلاغ في أطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين على أساس العناصر التالية:

1. *القيادة في وضع الأولويات الوطنية:* وجود أطر النتائج التي تقودها البلدان .
2. *خلق بيئة مواتية للتقييم المدني لمدى عمل منظمات المجتمع المدني ضمن بيئة تقلّص من قدرتها على المساهمة في التنمية*

[1] تتوفر التقديرات في الوقت الحالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

3. *خلق حوار قيّم بين القطاعين العام والخاص:* تقييم للنوعية الحالية للحوار في القطاعين العام والخاص لتشجيع انخراط القطاع الخاص ومساهمته في مجال التنمية
4. تسجيل التعاون الإنمائي بشأن الميزانية المتوقّعة من قبل البرلمانات الوطنية: نسبة تمويل التعاون الإنمائي المسجّل في الميزانية الوطنية السنوية التي تكون موضوع التدقيق البرلماني
5. *تعزيز المساءلة المتبادلة:* مراجعات التقييم المتبادل الشفافة والشاملة على المستوى القُطري.
6. *تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:* وجود أنظمة حكومية شفافة لتتبع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
7. *تعزيز المؤسسات المحلية:* جودة ميزانية الدولة وإدارة المالية العامة.

والدعوة موجهة إلى البلدان التي تقدم وتتلقي تمويلات التعاون الإنمائي لاختيار ما إذا كانت ترغب في الإبلاغ عن الالتزامات الخاصة بمقدمي الخدمات، أو ضد الالتزامات الخاصة بالمتلقين، أو ضد مجموعتي الالتزامات.

يعد خط الأساس لحساب التقدم هو أحدث قياس متاح لكل بلد محدد، يعود تاريخه إلى عام 2010. عند عدم وجود أي أساس لبلد ما، يشكّل حينها أول قياس متاح للمؤشر الصورة الأساس لقياس التقدم الحاصل في المستقبل.

عندما يلتقي البلد ويديم جميع الأهداف عن المؤشرات التي يبلغ عنها (أي أنه من المستحيل منطقيا تحقيق مزيد من التقدم) فيُعتبر حينها أنه "أحرز تقدماً".

التفصيل:

يتم إنشاء المؤشر المقدم كمجموع عالمي من خلال نهج من أسفل إلى أعلى يتم من خلاله جمع البيانات على المستوى القطري ويمكن بالتالي تقسيمها مرة أخرى على مستوى البلدان (بالنسبة لمقدمي ومتلقي التعاون الإنمائي على حد سواء) من أجل التحليل الوطني والحوار المتبادل. يمكن أيضاً تصنيف البيانات بشكل أكبر وفقا لمؤشرات فردية (أي أبعاد محددة للتعاون الإنمائي الفعال) التي تم تضمينها ضمن أطر أصحاب المصلحة المتعددين.

ولتعزيز الحوار بشأن السياسات الإقليمية، يمكن تقسيم وتصنيف البيانات على المستوى الإقليمي. وتستخدم بعض المنصات الحالية بالفعل أدلة للمراقبة الإقليمية والتعلم ومناقشات السياسة (مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في أفريقيا، ومرفق فعالية التنمية في آسيا والمحيط الهادئ في آسيا والمحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة).

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

لا يوجد علاج للقيم الناقصة. ومع ذلك، يتم تمييز المعلومات الناقصة خلال عمليات التحقق من صحة البيانات ويطلب أصحاب المصلحة ملء هذه الفجوات.

يتم احتساب تقدير مدى تمثيل العيّنة. يعتمد تقدير التغطية هذا على المساعدات القابلة للبرمجة القطرية من نظام الإبلاغ عن الدائنين التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

- على المستويين الإقليمي والعالمي

لا يتم إجراء أي اسناد للقيم الناقصة. ومع ذلك، يتم إبراز المعلومات الناقصة أثناء عمليات التحقق من البيانات ويطلب من أصحاب المصلحة ملء هذه الفجوات.

يتم احتساب تقدير مدى تمثيل العيّنة. يعتمد تقدير التغطية هذا على المساعدات القابلة للبرمجة القطرية من نظام الإبلاغ عن الدائنين التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

المجاميع الإقليمية:

لا يتم تقديم التقديرات الإقليمية حيث ينظر المؤشر إلى الواجهة بين شركاء التنمية والحكومات القطرية.

وتحسب التقديرات العالمية كمجموع بسيط لعدد البلدان في العالم الذين أحرزوا تقدما في أطر فعالية التنمية ذات أصحاب المصلحة المتعددين.

مصادر التفاوت:

يتم تجميع الأرقام الوطنية بشكل مباشر لوضع تقديرات عالمية.

مصادر البيانات

الوصف:

الرصد هو عملية طوعية يقودها البلد. تقوم حكومات الدول بقيادة وتنسيق جمع البيانات والتحقق من صحتها. على المستوى القطري، يتم الإبلاغ عن البيانات من قبل الجهات الحكومية ذات الصلة (مثل وزارة المالية / إدارة الميزانية لمعلومات الميزانية الوطنية) وشركاء التنمية وأصحاب المصلحة. وتدعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان النامية في جمع البيانات ذات الصلة كل سنتين من خلال إطار رصد الشراكة العالمية، وتؤدي هذه المنظمات قيادة البيانات وضمان الجودة على المستوى العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الدول بشكل متزايد بإضفاء الطابع المؤسسي على عملية جمع البيانات داخل نظمها الوطنية لإدارة المعونات، وأنظمة الإدارة المالية العامة، وتقوم بالإبلاغ على أساس سنوي.

وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، بصورة تكميلية، بإجراء دراسة استقصائية منتظمة لمنتدى التعاون الإنمائي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحديد التقدم الوطني في المساءلة

والشفافية المتبادلة. يتم تقييم نتائج المسح في دراسات شاملة، وإبلاغ الرصد العالمي وتقديم اقتراحات عملية لتحسين نتائج التنمية. ويجري استخدام التآزر مع قياس المؤشر 7 من إطار مراقبة الشراكة العالمية. ويمكن إدراج مصادر أخرى مكملة للبيانات (أي أطر إضافية متعددة أصحاب المصلحة) في المستقبل لتقديم صورة أوسع للتقدم الذي أحرزته البلدان نحو تحقيق الفعالية الإنمائية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

عملية الجمع:

(1) بالنسبة لعملية جمع البيانات الخاصة بعملية رصد الشراكة العالمية، يتم تعيين منسق وطني من الحكومة القطرية. عادةً ما يأتي من وزارة الشؤون الخارجية أو وزارة المالية أو وزارة التخطيط.

(2) يتشاور المنسق الوطني بدوره مع أصحاب المصلحة الآخرين (بما في ذلك المكاتب القطرية لمقدمي التعاون التنموي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات) لجمع البيانات والتحقق منها.

ثم يتم التحقق من صحة البيانات من قبل مكاتب المقر لمقدمي التعاون التنموي.

(3) لا يتم إجراء أي تعديلات على البيانات المقدمة، نظراً إلى أن عملية التحقق من الصحة يجب أن تبقى على المستوى القطري. ومع ذلك، يتم تسليط الضوء على حالات عدم الاتساق أو القيم الإشكالية المحتملة وإعادة إرسالها إلى المنسقين الوطنيين للمراجعة.

توافر البيانات

الوصف:

"تتوافر المجاميع العالمية في استطلاعات 2006 و 2008 و 2011 بشأن مراقبة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ، فضلاً عن ممارسة مراقبة GPEDC لعام 2013 2014. الشراكة العالمية 2015-2016 ستكون نتائج المراقبة متاحة في سبتمبر 2016.

التقويم

جمع البيانات:

يتم جمع البيانات كل سنتين، بدءً من عام 2014. وقد تم التخطيط لجولات الرصد لسنوات 2016، 2018، 2020، 2022، 2024، 2026، 2028، 2030. تم توفير البيانات التي تولدها البلدان لعام 2016 للعمليات القطرية والإقليمية والعالمية لإعداد التقارير بشأن تنفيذ خطة عام 2030.

إصدار البيانات:

من المقرّر إصدار البيانات على المستوى العالمي في الربع الأول من العام على الفور بعد عمليات جمع البيانات الوطنية.

الجهات المزوّدة بالبيانات

الاسم:

وزارة مركزية رائدة من الدول المبلغة. وعادة ما تكون وزارة المالية أو وزارة التخطيط أو وزارة التنمية أو وزارة المالية وزارة fالخارجية، اعتمادا على تقسيم العمل داخل كل حكومة.

وصف:

إن الممثلين عن الوزارة الرائدة في حكومات البلدان خاصة وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة التنمية، أو وزارة الخارجية - هم المسؤولون عن قيادة عملية جمع البيانات و التحقق من صحتها على الصعيد الوطني. ويقوم هؤلاء الممثلون بتنسيق عملية جمع البيانات على المستوى الوطني من خلال دمج البيانات والمدخلات من مقدمي التعاون الانمائي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات. بالنسبة للتجميع العالمي وحساب المؤشر 17-16-1، تقدم حكومات البلدان البيانات إلى فريق الدعم المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

الجهات المجمّعة للبيانات

وتقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً بجمع البيانات والإبلاغ عنها على المستوى العالمي.

المراجع

دليل الموارد الموحّدة:

http://effectivecooperation.org/

المراجع:

Coppard, D. and C. Culey (2015). The Global Partnership for Effective Development Co-operation's Contribution to the 2030 Agenda for Sustainable Development. Plenary Session 1 Background Paper. Busan Global Partnership Forum, Korea.

Espey, Jessica; K. Walecik and M. Kühner (2015). Follow-up and Review of the SDGs: Fulfilling our Commitments. Sustainable Development Solutions Network: A Global Initiative for the United Nations. New York: SDSN.

OECD/UNDP (2015). Monitoring Guide 2015-2016 for the Global Partnership Monitoring Framework. New York/Paris: Accessed at www.effectivecooperation.org

Hazlewood, P. (2015). Global Multi-stakeholder Partnerships: Scaling Up Public-Private Collective Impact for SDGs. Independent Research Forum, Background Paper 4: IRF2015.

Ocampo, J.A. and Gómez, N. (2014). Accountable and Effective Development Cooperation in a Post-2015 era. Background Study 3: Accountability for Development Cooperation. ECOSOC: DCG Germany High-Level Symposium.

Ocampo, Jose Antonio (2015). A Post-2015 Monitoring and Accountability Framework. UNDESA: CDP Background Paper No. 27. ST/ESA/2015/CDP/27

المؤشرات ذات الصلة

15-17، و5-ج